حكم الاسم الذي اشتغل عنه الفعل إذا تقدمه جملة صدرها اسم وبعدها فعل، ومثال ذلك: زيد لقيته وعمرا كلمته فلك أن تحمل عمراً على الجملة الكبرى وهو زيد لقيته ترفع، وكذلك تحمل على الصغرى وهي لقيته فتنصب[1].

فأما حملها على الكبرى فلا إشكال فيه، وأما حملها على الصغرى ففيه إشكال وذلك أنك عطفت على جملة لها موضع من الأعراب لأنها خبر، فإذا كان لها موضع وأنت قد شركت فالثانية أيضاً لها موضع وهي خبر فيحتاج فيها إلى عائدة على المبتدأ لأنها في تقدير زيد عمرو أكرمته، وكيف أجاز سيبويه خلو هذه الجلمة من ضمير؟ للناس في هذا الموضع اضطراب.

أما أبو سعيد فمنع المسألة وقال: سيبويه لم يشتغل بصحة اللفظ وإنما قال تنصب إلا أن النصب يكون على الوجه الذي يصح وهو أن يقول: وعمراً كلمته في داره أي في دار زيد.

وقال الأستاذ أبو الحسن بن خروف، الواو تكون جامعة خاصة وعاطفة، فالعاطفة يتكرر معها العامل فتقول قام زيد وعمرو وزيد قام وقعد. وتقديره قام زيد وقام عمرو وزيد قام وزيد قعد[2].

---

(1) وجاء في البسيط أن أبا علي رجح الرفع، وهو مقتضى قول ابن الشجري إن اعتبار الاسم الذي في ضمنه فعل أولى من اعتبار الفعل.
وقال أبو حيان: قال بعض معاصرينا لم يصرح سيبويه بأنهما على حد سواء وإنما ذلك قول الجزولي، والأظهر ترجيح النصب لأن الحمل على الصغرى أقرب وهم يراعون الجوار ما أمكن، وعورض بأن الرفع ترجح بعدم الإضمار فلكل منهما مرجح فتساويا.
شرح التصريح 1/304

(2) لا يشترط ابن هشام في الجملة المعطوفة وجود رابط يربطها بالمعطوف عليها وفاقاً لسيبويه والفارسي ولكن له رأياً آخر يخالف فيه ما ورد في القطر إذ اشترط في أوضحه وجود ذلك ومنع النصب في نحو زيد قام وعمر وأكرمته لأجله أو فعمرو أكرمته وذلك لعدم الرابط تبعاً للأخفش والسيرافي.
حاشية الفاكهي على القطر 2/59
حاشية التونسي 1/254